الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

23-22-21 **ذو القعدة** 1439 / 3-4-5 **أغسطس** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

وزارتا "العدل" و"العمل" تستكملان الترتيبات النهائية لانطلاق المحاكم العمالية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ 5 أغسطس 2018م
http://www.alhayat.com/article/4596369

تستكمل وزارتا العدل والعمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة فيما بينهما الترتيبات النهائية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، إذ جرى تشكيل فريق تنفيذي مشترك بين الوزارتين لاستكمال الترتيبات النهائية لنقل اختصاص نظر القضايا العمالية إلى القضاء العام.

وتهدف هذه الشراكة إلى تحقيق أهداف وزارة العدل بتحقيق التميز القضائي في المحاكم والدوائر العمالية بما ينعكس إيجابًا على سوق العمل، وخفض أمد التقاضي في المحاكم والدوائر العمالية، وتحقيق التكامل الرقمي في عمليات المحاكم العمالية وذلك من خلال الربط والتكامل الإلكتروني بين وزارتي العدل والعمل والتنمية الاجتماعية.
ويقوم الفريق التنفيذي في إطار الشراكة على التأكد من استكمال المتطلبات التقنية والتنظيمية والقضائية والإدارية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، والتي تضمن تحقيق التميز في القضاء العمالي، كما يقوم الفريق على تحديد وابتكار مؤشرات الأداء التي تضمن حسن سير العمل في إطار الشراكة ومراجعة تلك المؤشرات بشكل دوري.
يذكر أن وزارة العدل تعكف على تأهيل وتطوير الكوادر العدلية اللازمة لانطلاق المحاكم والدوائر العمالية، ومن ذلك إطلاق البرنامج التدريبي المتخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، وذلك لرفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين للقضاء العمالي في مجال التخصص من الناحية الشرعية والنظامية والمهارية والإدارية.
وأشارت وزارة العدل إلى أن المحاكم والدوائر العمالية المنتظر انطلاقها التابعة للقضاء العام، تعد احدى أهم الركائز المساعدة على رفع تصنيف المملكة في المؤشرات الدولية، إذ تهدف تلك المحاكم إلى تعزيز فرص الاستثمار في المملكة وتحقيق المزيد من الأمان والجاذبية لسوق العمل في المملكة، وذلك من خلال ترسيخ العدالة في قطاع العمل والأعمال، والإسهام في تحقيق طموحات وتطلعات القيادة الرشيدة في هذه البلاد.

«السجون» توقع ١٦ مذكرة تفاهم مع وزارات وهيئات حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
http://www.alhayat.com/article/4596370

وقعت المديرية العامة للسجون أخيراً بنادي ضباط قوى الأمن بالرياض ١٦ مذكرة تفاهم مع عدد من الوزارات والهيئات الحكومية والجهات الأكاديمية والجمعيات ذات العلاقة شملت وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة البيئة والمياه والزراعة ووزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ووزارة الإسكان ووزارة الحج والعمرة ووزارة التجارة والاستثمار والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والبريد السعودي وبنك التنمية الاجتماعية والجمعية العربية

السعودية للثقافة والفنون ومجلس إدارة الجمعيات التعاونية والجمعية التعاونية لنبات اليسر والنباتات الصحراوية وجمعية ريادة الأعمال بجامعة الملك سعود وشركة علم وكلية المعرفة للعلوم والتقنية وأكاديمية سيسكو.
وأوضح المدير العام السجون اللواء محمد بن علي الأسمري أن توقيع هذه المذكرات والشراكات الاستراتيجية يأتي ثمرة لسلسلة من ورش العمل والاجتماعات والمباحثات المتكررة مع شركاء السجون من مختلف الوزارات والهيئات والجهات انطلاقا من شعار المديرية الجديد »سجوننا مسؤوليتنا جميعاً« لافتا إلى أن برامج المديرية العامة للسجون الحديثة لن تكتفي بتقديم الخدمات لنزلائها ونزيلاتها فقط بل ستمتد للمفرج عنهم من خلال إدارة الرعاية اللاحقة التي تم استحداثها أخيراً باعتبار أنها ستقدم برامج وخدمات تختلف اختلافاً جوهرياً عن بقية برامج الرعاية التي تنفذ خلال مراحل تطبيق التدابير الجزائية في المؤسسات العقابية والإصلاحية، من حيث أنها تختص بتقديم المساعدة للنزلاء والنزيلات قبيل وبعد خروجهم من الإصلاحيات بما يشجع المفرج عنهم على التلاؤم مع الحياة العادية في المجتمع الذين انفصلوا عنه لفترة معينة أثناء تنفيذ العقوبة، وذلك من خلال برنامج »ثقة« الذي يعتمد على تهيئة النزيل لمرحلة انتقالية بما يؤدي لاندماجه بطريقة إيجابية في النسيج الاجتماعي. وأفاد أن المديرية العامة للسجون تهدف من خلال توقيع هذه المذكرات إلى تعزيز التكامل بينها وبين شركائها الاستراتيجيين لتأسيس علاقة ذات بعد استراتيجي عميق للتعاون المشترك بما يضمن تطوير النظم الإدارية للسجون في المملكة ويدعم الفلسفة الجديدة التي تستهدف تطوير المهام التأهيلية والإصلاحية والتربوية التي تتبناها المديرية وتهدف إلى تحسين فاعلية وكفاءة منظومة برامج الوقاية والإصلاح وإعادة الدمج في المجتمع بشكلٍ سليم وتحويل السجون إلى نموذج ريادي فريد بتطبيق برامج إعادة التأهيل تحقيقاً ودعماً لأهداف برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠، وينسجم مع رؤية المملكة العربية السعودية الطموحة ٢٠٣٠.

»أموال القاصرين«: بدعم القيادة سنستغني عن كل المباني المستأجرة بحلول 2020

المصدر: جريدة الرياض الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
http://www.alriyadh.com/1696965

الرياض - واس
رفع رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا, الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله-, بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على الآلية الخاصة بنقل مهمة إدارة بيوت المال في وزارة العدل ودوائر بيوت المال في المحاكم إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم مما سيسهم في سرعة نقل الاختصاص والعمل بشكل عملي في إدخال بيانات المستفيدين في النظام الإلكتروني المخصص لذلك والسعي إلى تنمية أموالهم بما يعود عليهم بالنفع والفائدة وبما يتواكب مع رؤية المملكة 2030م.
وأكد معاليه خلال زيارته التفقدية لمشروع بناء مقر الهيئة بالمنطقة الشرقية أمس, أن الهيئة تضع خططها ومشروعاتها بما يتوافق مع خطة المملكة للتحول الوطني لعام 2020 حيث سيكون هذا التاريخ موعدًا - بإذن الله - لاستغناء الهيئة عن المباني المستأجرة المؤقتة والانتقال إلى مقرات دائمة ذات هوية موحدة تلبي احتياجات المستفيدين.
وأشار معاليه إلى أن الهيئة حققت نجاحات كبيرة ومتميزة خلال عمرها الذي لم يتجاوز أربع سنوات بفضل الله تعالى ثم بفضل الدعم الكبير الذي تلقاه من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي
عهده الأمين - حفظهما الله - ومن ذلك البدء في إنشاء المقر الرئيس للهيئة في مدينة الرياض بالإضافة إلى الشروع في بناء خمسة مقرات لفروع الهيئة في كل من منطقة مكة المكرمة، ومنطقة المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، ومنطقة عسير، ومنطقة الجوف، وهذا المقر الذي نقف على تشييده اليوم في مدينة الدمام نموذج لتلك المباني ذات الهوية الموحدة الذي من المتوقع أن يتم استلامه ومباشرة العمل به خلال الستة الأشهر القادمة.

وختم الشيخ المهنا حديثه, بشكر معالي المستشار بالديوان الملكي رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ على دعمه ومؤازرته لأعمال الهيئة والعاملين فيها.
وكان معالي رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم, وصل إلى مقر المشروع يرافقه عدد من المختصين في الهيئة وكان في استقباله المشرف على مكتب الهيئة بالدمام ومدير المكتب الاستشاري لأعمال البناء, حيث قام معاليه بجولة على المقر، واستمع إلى شرح مفصل من المهندس المختص .

شراكات لتوطين الوظائف في 11 قطاعاً

المصدر: جريدة الرياض السبت 22 ذو القعدة 1439هـ - 4 أغسطس 2018م
http://www.alriyadh.com/1696484

الرياض - محمد الحيدر
دخلت وكالة التوطين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في اتفاقيات وشراكات استراتيجية وتعاون مع 18 جهة حكومية وخاصة خلال الربع الماضي من العام الجاري، تستهدف توطين مهن ووظائف تخصصية في القطاعات: الطبية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والصناعية، والاستشارات الهندسية والتجارة، والسياحة، والتجزئة، والنقل، والمقاولات، ومهن المحاسبة، والمحاماة، وكذلك تطوير مسارات التوظيف، والتدريب والتأهيل.
ومعلوم أن وكالة التوطين تم إنشاؤها بناء على قرار مجلس الوزراء رقم /39/46-22)د) وتاريخ 1439/5/11هـ، وتهدف إلى توظيف السعوديين في القطاع الخاص.
وقد أوضح المشرف العام على وكالة التوطين في الوزارة المهندس غازي الشهراني، أنه تم التنسيق وعقد ورش عمل واجتماعات مكثفة مع وزارة الصحة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة المهندسين وهيئة المحامين وهيئة المحاسبين القانونيين لصياغة آلية للتوطين والمهن المستهدفة في هذه القطاعات كما تم تحليل بيانات الباحثين عن العمل المؤهلين للعمل في هذه القطاعات والمهن الوظيفية لبدء عملية المواءمة والتوطين حسب المؤهلات وبشكل تدريجي.
بالإضافة إلى ذلك، تقوم الوكالة بتطوير مراكز للعمل عن بعد لكي تستوعب 50ألف موظفة سعودية، وهذا المشروع يستهدف الباحثات عن عمل واللواتي يمكنهن القيام بالمسئوليات الوظيفية من البيت أو أقرب مركز عمل عن بعد في المنطقة.
كما تعمل الوكالة على وضع منصة للعمل المرن تسمح لحديثي التخرج والطلاب من العمل بشكل جزئي واستقطاع الأجور من المنشآت بشكل آلي سريع، بما يضمن للشباب تجربة العمل في وقت مبكر والتعرف عليه وكسر حاجز الرهبة ورفع قيمة العمل.
كما وقعت الوكالة مذكرة تفاهم مع شركة الدواء لتوظيف 400 صيدلي في جميع مناطق المملكة، ومبادرة توظيف 133 وظيفة طبية ومساعدة في مستشفى طبي.
ووقعت أيضا مذكرة تفاهم مع هيئة النقل العام لتوطين قطاع النقل التعليمي، ومذكرة تفاهم مع وزارة الاسكان بهدف استحداث 6 آلاف فرصة وظيفية في مجال فاحص مباني للتأكد من جودة البناء للمشاريع السكنية. كما تم إقامة ورشة عمل مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بهدف توطين قطاع السياحة وتم تحديد الوظائف والمهن المستهدفة.
وعقد مسؤولي وكالة التوطين اجتماع مع عدة شركات أجنبية عدة منها شركات تسلا وأمازون و "IBM"الأمريكية وشركة" HAWAWI" الصينية بهدف توطين الوظائف في قطاعات الطاقة المتجددة والاتصالات وتقنية المعلومات.
وقد أنهت وكالة التوطين المسودة الأولية للدليل الإرشادي لتوطين المهن في 12 نشاطا من قطاع التجزئة، بعد أن عقدت ورش عمل وحلقات نقاش بحضور القطاعين العام والخاص.
كما تم إعداد دراسة جدوى لإنشاء شركة وطنية في مجال التشغيل والصيانة للقطاع الحكومي لغرض التوطين في هذا القطاع، وتحديد الفئات الوظيفية المناسبة للتوطين.

وفي مجال النقل البري فقد تم الاطلاع على برنامج "كابتن حافلة" المقدم من شركة "سابتكو" للمساهمة في توطين قطاع النقل البري والاتفاق على مجالات التعاون. وكذلك تم وضع الإجراءات النهائية مع الهيئة العامة للغذاء والدواء من أجل توطين وظائف مندوبي مبيعات ومسوقي الأدوية.
وقامت الوكالة أيضا بتحديد جانب من الوظائف المستهدفة الناتجة عن مشاريع الطاقة المتجددة الحكومية مع هيئة تنظيم الكهرباء والطاقة المتجددة.
وقال المهندس غازي الشهراني إن الوزارة بصدد وضع آليات توطين مبتكرة تتيح للباحثين عن عمل لإيجاد فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم وخبراتهم لكي تتمكن الكوادر الوطنية من رفع مساهمتها في تنمية القطاع الخاص والمشاركة في قراراته.

العمل: صرف البدل المالي لدعم الكراسي وأجهزة الإعاقة حسب أولوية التقديم

المصدر: جريدة المدينة السبت 22 ذو القعدة 1439هـ - 4 أغسطس 2018م
https://www.al-madina.com/article/584266

أمين رزق - جدة
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمس على صرف البدل المالي لدعم الكراسى المتحركة وأجهزة الإعاقة حسب أولوية التقديم، وبحسب هيئة الإحصاء في العام الماضي، يبلغ عدد المعاقين 667 ألفًا يمثلون 3.3% من السكان، ويتراوح الدعم المالي المقدم لهم سنويًا بين 4 - 20 ألف ريال وذلك وفقًا لشدة الإعاقة، ويطالب خبراء مختصون بضرورة دعم هذه الشريحة بالتأكيد فى النظام على أن ما يحصلون عليه هو حقوق مستحقة لهم، من جهة أخرى أشارت الوزارة إلى إيقاف مستحقات المرأة من الضمان في حال الزواج أو الحصول على عمل، ويمكن لها الاستقلال بمعاشها الضماني في حال بلغت أكثر من 35 عامًا، وبجانب دعم الإعاقة والضمان الاجتماعي، تقدم الوزارة المساعدات المقطوعة للذين لا يملكون دخلاً ثابتًا بما يتراوح بين 10- إلى 32 ألف ريال حسب وضع الحالة وعدد أفراد الأسرة، ويمكن إعادة التقديم لهذه المساعدة بعد عام من الصرف، في حال عدم توفر دخل ثابت.

27.3ألف أجنبي في الوزارة.. و5795 سعودياً يبحثون عن عمل حكومي

الأطباء السعوديون أقلية في "الصحة!«

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1661574

»عكاظ@Okaz_Online «، حسين هزازي@h_hzazi ، زياد الفيفي) @ZIAD_online) جدة(

فيما لا يزال عدد الأطباء غير السعوديين (27282 طبيبا أجنبيا) يتجاوز ضعف عدد السعوديين في وزارة الصحة (11172 طبيبا سعوديا) -وفقاً لآخر إحصاء رسمي للوزارة لعامها المالي الماضي-، بلغ عدد الأطباء السعوديين الباحثين عن عمل في القطاع الحكومي والمصنفين مهنياً من قبل هيئة التخصصات الصحية والمسجلين في قاعدة «طاقات» و«جدارة» 5723 طبيبا يحمل شهادة البكالوريوس، و72 طبيبا حاصلا على شهادة في الدراسات العليا، ويوضح الإحصاء أن ليس كل الباحثين عن العمل عاطلين. ولا تتجاوز نسبة الأطباء السعوديين 29.1% من إجمالي الأطباء في وزارة الصحة الذين يتجاوزون 38 ألف طبيب، وتتجاوز القوى العاملة الصحية بالوزارة حاجز الـ70 ألفا.

وينتقد مواطنون وجود أطباء غير سعوديين بتخصصات غير نادرة في مستشفيات ومرافق وزارة الصحة، في وقت تتوقع هيئة التخصصات الصحية أن يتخرج 1144 طالبا حاصلا على درجة البكالوريوس في الطب البشري من الخارج في العام الحالي، فيما بلغ عدد الطلاب المتوقع تخرجهم هذا العام 3210 من داخل المملكة. وتثير الأرقام والمؤشرات القادمة من الجامعات والجهات الراصدة للباحثين عن العمل، سيلا من التساؤلات عن استمرار تفوق أعداد الأطباء غير السعوديين على الكفاءات المحلية، التي تتكفل الدولة بمصاريف دراستهم، ما يراه ناقدون أشبه بـ«غياب للرؤية» ظل يلاحق الوزارة في هذا الملف.

وعود تتكرر

سبق أن أقر المهندس خالد الفالح إبان حمله «حقيبة الصحة الوزارية»، بوجود تحدي توطين الوظائف الصحية قبل 3 أعوام. وعادة ما كانت وعود «توطين الوظائف الصحية» تتكرر على مسامع السعوديين، إلا أن عددا كبيرا من المواطنين يصفونها بـ«مجرد وعود لا تحقق.«

وأقر مسؤول سابق في وزارة الصحة (فضل عدم ذكر اسمه)، ترك منصبه الإداري واستمر في عمله المهني طبيبا، بوجود معضلة داخل الوزارة في استيعاب خريجي كلية الطب، لافتاً إلى أن بعضهم تجاوز الـ5 أعوام من تخرجه.

وقال المسؤول السابق في الوزارة لـ«عكاظ» إن أعداد الخريجين في تزايد، ما يعني زيادة أعداد العاطلين عن العمل، متهماً وزارة الصحة بالمماطلة في توظيفهم بحجة عدم وجود ميزانية الى جانب رفضها اعتماد استراتيجية التوظيف حسب الأقدمية، في حين أن العيادات والمستشفيات الخاصة، تفضل توظيف الطبيب الأجنبي لكون تكلفة توظيف الأخير أقل من الطبيب السعودي.

مماطلة

وأشار إلى وجود أطباء مضت 4 أعوام أو أكثر على تخرجهم، مضيفاً «الوزارة تكتفي بتوظيف عدد قليل من أصل مئات من الخريجين سنويا، إلى جانب تعللها باكتفاء المراكز الصحية من الكادر الطبي في حين أن النقص لا يخفى على أحد.«

وتساءل المسؤول: لماذا لا يتم توظيف الأطباء المواطنين خصوصا أن الكثير يشكون ندرة وتأخر كثير من التخصصات في المراكز الصحية بسبب النقص في الأطباء؟ وعن الأسباب التي تحول دون قدرة «الصحة» على توظيف العاطلين من الأطباء وسد النقص الموجود بالمستشفيات وفي المراكز الصحية؟

وأضاف «الأطباء السعوديون أقل بكثير من الأطباء الأجانب في منشآت وزارة الصحة ما نتج منه عجز في تقديم الخدمة للمرضى، والكثير منهم يتساءل عن مصير العاملين والأطباء في برنامج الخصخصة الجديد، وهل سيتم نقلهم إلى باب التشغيل الذاتي؟ وما مصير الأطباء في الوزارة الذين تجاوزت خدمتهم 30 عاما؟.«

إضافة إلى أن أعداد الأطباء الأجانب ضعف أعداد السعوديين في وزارة الصحة، ينتقد المسؤول ما يسميه «ضعفا كبيرا في رواتب الأطباء السعوديين في القطاع الحكومي مقارنة بأطباء القطاع الخاص المسيطر على الواقع الطبي بالحوافز المادية.«

في المقابل، رغم أنه لا يتردد في تأكيد فشل وزارة الصحة في سعودة القطاع، إلا أن عميد كلية الطب السابق في جامعة أم القرى الدكتور أنمار ناصر يلفت إلى أن وجود عدد كافٍ من المقاعد التي يشغلها أطباء أجانب مرتبط بظروف معينة، ترجح كفة الأجانب في سباق التوظيف!

أطباء قانعون

ويرى الأستاذ المشارك في كلية الطب واستشاري جراحة المسالك والكلى بالمركز الطبي الدولي الدكتور أنمار ناصر، أن كثيراً من الأطباء الأجانب في مستشفيات وزارة الصحة، يملكون شهادات أعلى من الوظيفة التي يشغلونها، مضيفاً «كثير من الأطباء الأجانب الذين تتعاقد معهم وزارة الصحة، هم أطباء حصلوا على شهادات متقدمة في الطب، إضافة إلى امتلاكهم سنوات خدمة جيدة، بالمقابل يقبلون العمل في وظائف أدنى من شهاداتهم وهذا ما لا يقبله السعودي، إضافة إلى قبولهم رواتب أقل من تلك التي يطلبها نظراؤهم السعوديون، رغم امتلاكهم شهادات عالية.«

ويذهب الدكتور أنمار إلى أن القضية لا تقف عند توطين الوظائف الطبية، بل تطفو على سطحها مشكلة أخرى، مرتبطة بمحدودية برامج التدريب التي يمكن للخريجين الالتحاق بها مقارنة بعددهم الكبير.

غياب التدريب

وقال إن «معظم الذين شملتهم إحصائية وزارة الصحة هم خريجو بكالوريوس طب.. وحملة البكالوريوس يحتاجون لتدريب إضافي حتى يكونوا لائقين كفاية لحاجة المستشفيات»، مشدداً على أن معظم البرامج التعليمية بكليات الطب تمت صياغتها بشكل يجعل من حاجة الخريج للالتحاق ببرنامج تدريبي أمرا ضروريا.

ويضيف «تقدم المستشفيات فرصا أخرى تسمى وظائف تغطية الخدمة وهي وظيفة تشبه عمل طبيب الامتياز من حيث الدور المساعد الذي يؤديه مع الطبيب في العيادة من إنهاء مهمات الكشف الأولي وتغطية المناوبات، إلا أنها لا تملك تاريخ نهاية، الأمر الذي لا يجعلها مرغوبة بالنسبة لهم.«

ورغم محاولات الوزارة معالجة هذه المشكلة، برفع فرص قبول الذين اختاروا مسار «التغطية الخدمية» في برامج التدريب، إلا أن العدد الكبير لهم يعطل فرص الحل ويصعب المنافسة بينهم.

تحول الأطباء

ويعلق الدكتور أنمار الجرس من جديد على نوع البرنامج التدريبي الذي يحصلون عليه في الكليات الطبية، إذ إنها لا تهيئ الطبيب السعودي للعمل في المناطق النائية «طبيبا عاما»، التي تشكل معظم الوظائف التي يشغلها الأجانب، منادياً بتسريع عملية التحول من الطبيب العام إلى طبيب العائلة «العالم اليوم يعتمد على طبيب العائلة بنسبة تتجاوز الـ70%، فيما لا يتجاوز الاعتماد على التخصصات الجزئية التي يشكل السعوديون العاطلون شقا كبيرا منها الـ20% وربما أقل من اعتماد العالم.«

ويرى أطباء سعوديون، تخرجوا من كليات طب سعودية ويقبعون في قائمة الانتظار للحاق بوظيفة حكومية، أن فترة انتظارهم طويلة، منتقدين إلغاء التوظيف المباشر، إضافة إلى إلغاء العقود الذاتية (اللوكم) للأطباء حديثي التخرج.

غير منصف

ويعتبر خريجون من كليات طب سعودية، تحدث عدد منهم إلى «عكاظ»، أن إجبارهم على التسجيل في برنامج التوظيف «جدارة» «غير منصف لهم»، معللين انتقادهم بـ«الاقتصار على إعلان توافر عدد قليل من الوظائف للأطباء والطبيبات على مستوى المملكة في تخصصي الطب وطب الأسنان». وفيما يتذمر مواطن من بطالة زوجته التي تخرجت طبيبة منذ عام بمرتبة الشرف الأولى، وحاصلة على درجة عالية في اختبار هيئة التخصصات الصحية، تشير طبيبة الأسنان حنان فلمبان، التي تخرجت بمرتبة شرف في جامعة الملك عبدالعزيز، إلى توقعها وهي على أعتاب التخرج أنه «إذا لم يتم قبولي في وزارة الصحة، فالمستشفيات الحكومية الأخرى ستقبلني، فاتجهت بحماس إليها لكنني اصطدمت بأنه: لا توجد لدينا شواغر لأطباء الأسنان».

جدة .. بلاغٌ عن حالة مرضية تكشف زوجاً يضرب زوجته حتى فارقت الحياة

الأدلة الجنائية باشرت الموقع لرفع القرائن والبراهين واستكمال التحقيقات

المصدر: جريدة سبق الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
https://sabq.org/9XRkVD

هادي العصيمي -جدة
باشرت الجهات الأمنية بمحافظة جدة والهلال الأحمر بلاغًا عن حالة مرضية في إحدى الشقق السكنية، وعند وصول رجال الأمن اتضح تعرض امرأة لضرب على يد زوجها ما أدى إلى وفاتها، فيما تم التحفظ على الزوج ونقل جثمان زوجته .
وباشرت الأدلة الجنائية الموقع؛ لرفع القرائن والبراهين، واستكمال التحقيق في ملف القضية بحكم الاختصاص.

إنسانية أهل المدينة تعتذر للعامل المعتدى عليه

المصدر: جريدة المدينة الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
https://www.al-madina.com/article/584315

عبدالله الجميلي

*الأسبوع الماضي كتبتُ في هذه المساحة عن حادثة اعتداء أربعة مجهولين في المدينة المنورة على أحد عمال النظافة أثناء تأديته لعمله؛ حيث استخدموا السّلاح الأبيض في ضَرْبه بطريقة وحشيّة، وسَلْب ما لديه من مبالغ نَقدِيّة، وهي الحادثة التي نقلها الإعلامي النشيط الصديق خالد الشّلاحي عبر نوافذ صحيفة (سبق) الإلكترونية.
*حروف ذلك المقال استنكرت جداً ذلك الاعتداء الشّاذ، وأنه لا يمثل بالتأكيد المدينة النبوية الفاضلة، التي احتضنت سَيّد البشرية محمداً صلى الله عليه وسَلّم، وقدّمَت للعالم في العهد النبوي النظرية الاجتماعِيّة الأهَمّ، والأنموذج الفريد في الإنسانية والإيثار واحتضان القادمين والزائرين؛ والتي لا تزال وستبقى عاصمة دائمة للسكينة والطمأنينة، والسّلام والإنسانيّة، أما أبناؤها فهم الرحماء بينهم، والمدرسة الأهم في الأخلاق والخير والبَذل والعطاء للآخرين؛ فقلوبهم دائماً تنبض بالحبّ لضيوفهم والترحيب بهم، وإكرامهم.

*وتفاعلاً مع ذلك المقال تواصل معي العقيد المتقاعد عبدالرحمن بن سليمان النزاوي، وكذا الدكتور عبدالعزيز الحازمي مُمَثِّلَيْنِ لـ(منتدى المدينة)، الذي يهتم بقضاياها ونشر ثقافتها وأخلاقيات أهلها النبيلة؛ وكانا راغبَيْنِ في زيارة ذلك العامل والاعتذار له وتكريمه، وهو ما تمّ قبل أيام في منزل الوالِد الشيخ سليمان النزاوي حفظه الله، بحضور نخبة من أعضاء المنتدى الأعزاء.

*فشكراً للقائمين على منتدى المدينة وجميع أعضائه على تلك اللفتة الرائدة والرائعة والموفقة، التي تُفَسّر أسباب ذلك الحُبّ الكبير الذي يحمله عموم المسلمين لأهل مدينة رسول الله ﷺ؛ والذي يلمسه بوضوح كلّ مَن سبقتْ له زيارةٌ لأيٍّ من الدولِ الإسلامية، أو كان له لقاءٌ ببعضِ المسلمينَ الذين يعيشون في المهجر.

* أخيراً ستبقى (حَبْيبَتِي المدينة المنورة) مصدراً للنور ونَبْعَاً للحنان والأمان، وسيظل المجتمع المدني جامعة كبرى في الإنسانية، وحريصاً على أن تبقى صورة مدينته طاهرة -كما هي- بعيداً عن التجاوزات الفردية، التي يرفضها، ويسعى جاداً لمعالجة آثارها وتَبِعِيّاتها.

حماية المرأة في عقد الزواج

المصدر: جريدة الوطن الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م
www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=37413

أصيل الجعيد

عقد الزواج -كأي عقد في العالم- يضع له الطرفان شروطا، والتي لا بد ألا تخالف القانون في الدولة المراد تسجيل عقد الزواج وتوثيقه فيها .

عقد الزواج -كأي عقد في العالم- يضع له الطرفان شروطا، والتي لا بد ألا تخالف القانون في الدولة المراد تسجيل عقد الزواج وتوثيقه فيها .

ومن هنا، فإن العقد شريعة المتعاقدين، ما لم يخالف نصا صريحا، سواء قانوني أو شرعي في السعودية.

درج العُرف أن المرأة هي التي تضع الشروط في عقد الزواج، وتدور عادة في رحى المؤخَّر أو إكمال التعليم أو بيت خاص، وهناك كذلك ثقافة سلبية تدعو إلى عدم وضع شروط في عقد الزواج، من باب الثقة في الزوج الرجل، فما دَخْل الثقة في الزوج الرجل بشروط عقد الزواج، والتي تحفظ حقوق كل الأطراف؟!

اليوم، أطرح منظورا مختلفا لما في الأعراف السعودية بشأن عقد الزواج، وهذا منظور قانوني سيساعد المرأة -والرجل كذلك- في حماية حقوقهما حال الزواج، ولكني سأركّز على المرأة، لأن الشواهد والوقائع أثبتت أنها الطرف الأضعف في العلاقة الزوجية.

طرحت الدكتورة إقبال درندري مقترحا مع بعض زميلاتها في مجلس الشورى على تعويضات تعطى للمطلقة، وهذا اقتراح جيد، وفيه تقليل من الضغط على الميزانية الحكومية في موضوع الضمان الاجتماعي للمطلقات. فلماذا تتحمل الدولة هذه الفاتورة في حين أن المطلقة التي عاشت فترة طويلة مع زوجها أسهمت بطريقة أو بأخرى في غناه، ويتركها الرجل هكذا دونما أي التزام منه، وربما هذه النقطة أسهمت في ازدياد حالات الطلاق وهشاشة مؤسسة الزواج .

فالزوجان، المفترض أنهما وحدة واحدة وذمتهما المالية واحدة. الرأي الشرعي يرى انفصال الذمة المالية حتى في الزواج، ولكنه رأي فقهي كأي رأي فقهي يُدحَض برأي آخر، فلا يوجد في الشريعة نص صريح أصلي الدلالة من القرآن والسنة، يؤيد عدم توحيد الذمة المالية للزوجين، لذلك فعلى المشرّع السعودي أن ينصف المرأة في مؤسسة الزواج، ويضع لها ضوابط ويوحد الذمة المالية، ولكن حتى يتم إقرار قانون بهذا الشأن، فنصيحتي القانونية لك أيتها المرأة، أن تضعي شرطا يوحّد الذمة المالية بينكما، وأن الأموال والممتلكات -أيّا كان نوعها- فهي بالنصف بينكما متى ما مرّ على العلاقة الزوجية أكثر من 5 سنوات، كمثال لضمان حقوقك، ويعني ذلك أن أي التزامات مالية تنشأ خلال الزواج أو أي نوع من الأموال بينكما، أنتما شركاء فيه بعد مضي المدة المحددة أعلاه، ومتى ما تطلقتِ عزيزتي المرأة، من حقك الحصول على النصف من هذه الأموال، كما أن من حقك الكامل إضافة أي شرط آخر حماية لحقك بما لا يخالف القوانين

السعودية .
وأخيرا، فإنني للإنصاف سأفرد للرجل مقالا آخر.

كاريكاتير

المصدر: جريدة هكاظ الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1661577

المصدر: جريدة الحياة الاحد 23 ذو القعدة 1439هـ - 5 أغسطس 2018م

http://www.alhayat.com/article/4596198